

المقدمة:

1- الإشكالية العامة للبحث:

أولاً- السياق العام للإشكالية المؤطرة للبحث:

لا شك أن الإنسانية تعيش أزمة حقيقية لم تطل فقط أزمة العلاقات المتشنجة بين شعوبها وأممها والصراعات والحروب العالمية التي هددت وجودها فقط؛ وإنما كذلك أسئلة فلسفية انطولوجية مرتبطة بمبررات وجودها، والتي أفضت عبر الأجوبة المضطربة عن هذه الأسئلة إلى خلق تيارات فكرية ونماذج لمشاريع حضارية مبنية على أسس مغلوبة لمفهوم الإنسان ودوره في هذه الحياة؛ إذ ركزت أغلب هذه الاتجاهات على منطق الصراع وفلسفة التمرکز على أحد عناصر جدلية: الإنسان والطبيعة والغيب في تميز لإحداها؛ مما أدى إلى تناقضات ومفارقات أفضت إلى تزعزع قاعدة الإنسانية في هذا الوجود. ولا زال الوعي بهذه الأزمة الإنسانية ابتداءً وتحديد معالمها وأسبابها مجالاً لدراسات نقدية لأقلام غربية وعربية على طول خط حركة النقد المعرفي، وبالرغم من أهمية هذه الدراسات إلا أنها لم تحظ بالاهتمام والاستثمار الكافيين لتجديد الوعي بالمسألة الإنسانية.

كما تعددت المقاربات المعرفية التي رامت حلاً لهذه الأزمة، سواء في الضفة العربية والإسلامية أو الضفة الغربية بكل اتجاهاتها ومدارسها، ولا يسعنا في هذا المقام الوقوف ولو بشكل مختصر على هذه الأجوبة المعرفية؛ فقد طرحت عدد من القراءات لهذه الاتجاهات في شكل دراسات مطولة ومشاريع فكرية امتدت عند أصحابها على طول عقود من الزمن؛ لكن يمكن القول أن هذه الأجوبة سلكت أحد اتجاهات ثلاث تبلورت وتطورت لتشكّل كل واحدة منها مدرسة قائمة بذاتها، وتضم هي الأخرى عدة تيارات، هذه الاتجاهات العامة هي:

- اتجاه يركز على التراث وإعادة تنزيهه وإسقاطه على الواقع.
- اتجاه يتبنى القطيعة مع هذا التراث والالتحام باستحقاقات الحداثة المعاصرة.
- اتجاه التقريب والفصل والوصل بين التراث والواقع المعاصر.

غير أن لتشكّل هذه الاتجاهات في الواقع اختلاف وتباين بين السياق الغربي والسياسي العربي والإسلامي؛ فحيث انتصرت إحدى تلك الاتجاهات العامة في الغرب، وتشكّلت ترجمتها العملية في الثقافة والمدنية والنموذج الحضاري كما هو الشأن في اتجاه القطيعة مع التراث في عصر التنوير وفي الحداثة وما بعدها¹، في حين في السياق

¹ وإن عرفت عودة للدين والتدين خاصة في توظيفها السياسي والصراع الحضاري، ن كامل، عبد العزيز بن مصطفى. حمى سنة 2000 -نظرات جديدة في مسيرة الصراع الديني ضد المسلمين-، كتاب المنتدى، مؤسسة دال بسليم للنشر، ط2، 1420هـ/1999م. ويعالج الكتاب قضية التوظيف السياسي للتنبؤات الدينية في الصراع الحضاري.

العربي الإسلامي الأمر أشبه باختلال في البوصلة الإستراتيجية للسفينة وسط بحر مدلم تقذف به العواصف في كل اتجاه؛ وإن كان الضابط لقراءة التوجه الارتياضي على مستوى الواقع هو صراع الإرادات وتدابعتها.

يحاول هذا البحث أن يستعيد السؤال الأرسلائي الكبير: لماذا تأخرنا وتقدم غيرنا؟² هذا السؤال الذي ألهب عقول ومداد الكثير من المفكرين والمصلحين والدارسين بمختلف مرجعياتهم الثقافية والفكرية. وقد تنوعت الإجابات بهذا الخصوص وتعددت المقاربات والتي شكلت مداخل للإصلاح والتغيير المنشود بحسب توجههم الفكري. كما تطور السؤال الإشكالي مع الندوي ليصبح: ماذا خسر العالم بتأخر المسلمين؟³ والسؤال - في تقديري - إذ يعبر عن تطور للوعي الحضاري والانتقال من مرحلة الصدمة إلى مرحلة الثقة بالذات وبمعطياتها الحضارية إلا أنه يساهم بشكل غير مباشر في التغاضي عن المنهج النقدي تجاه الذات؛ وهو أمر ضروري لتحقيق النهضة المطلوبة.

كما يحاول هذا البحث إعادة صياغة السؤال النهضوي بشكل أكثر دقة ومنهجية، بحيث يحاول الانتقال إلى مرحلة إعادة بناء الأسئلة الإشكالية والتي تركز على سؤال المنهج: سواء الفلسفة الكامنة وراء الاختيارات المنهجية ذات الطابع المرجعي على المستوى الحضاري العام من خلال تفكيك النموذج الحضاري الفاعل وتفسيره وإعادة بنائه، أو منهجية الاشتغال على المستوى المعرفي من خلال التعامل مع مصادر المعرفة وإعادة بنائها كذلك.

وإذ يتبنى هذا البحث القرآن الكريم إطارا مرجعيا لبناء المعرفة والحضارة، فإن الإشكالية تتمثل في: استبعاد مرجعية القرآن الكريم في البناء الحضاري والاستعاضة عنها بمرجعيات فلسفية شرقية وغربية (في النموذج التغريبي) أو بمرجعيات تاريخية جزئية (النموذج التقليدي). وحينما نستحضر القرآن الكريم كبديل مرجعي مستوعب وقادر على تجاوز الصعوبات والأزمات التي تسببت فيها باقي الأطروحات، والذي من شأنه بناء نموذج معرفي بديل يعيد تأسيس حضارة المسلمين كما أسسها في بدء التاريخ الإسلامي؛ فإن السؤال الإشكالي يصبح - في تقديري - هو:

كيف يمكن بلورة واستثمار المفاهيم القرآنية منهجيا ومعرفيا في مقاربة الأزمات الإنسانية العالمية؟ ومن ثم بناء النموذج الحضاري البديل.

ثانيا- عرض عناصر الإشكالية:

² أرسلائي، شكيب. لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدم غيرهم؟، مراجعة: حسن تميم، دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان، د ط، دس، غير مبوب ولكن ضم عناصر عديدة تناقش أسباب تأخر المسلمين، وسيأتي عرضها في محلها من هذا البحث، كما ناقش الخطاط المسلمين في المرحلة المعاصرة ثم قضايا الإصلاح في نظره.

³ الندوي، أبي الحسن علي الندوي. ماذا خسر العالم بالخطاط المسلمين، مكتبة الإيمان، المنصورة-مصر، د ط، دس، وتضمن الأبواب التالية: 1-العصر الجاهلي 2- من الجاهلية إلى الإسلام 3- العصر الأوروبي 4- قيادة الإسلام للعالم.

العنوان الأساسي للإشكال - كما سبق - هو استبعاد القرآن عن حركة البناء الحضاري، ولهذا فبقدر علو هذا البناء وتعقده تتعقد وتكبر الأزمت إلى حد يصعب معه تقبل الأجوبة البسيطة مثل: الحل الإسلامي أو الحل الحدائثي أو منهج السلف أو العودة إلى الكتاب والسنة.. وغير ذلك.

ويمكن تفصيل وتفكيك هذه الإشكالية إلى عنصرين أساسيين:

أ- رصد مظاهر الإشكالية:

والغرض من هذا الرصد تحديد الخلل والداء حتى يسهل الإصلاح والدواء، وتمثل هذه المظاهر في:

- هجر القرآن الكريم كإطار مرجعي في التأسيس للبناء الحضاري: أي سؤال مرجعية الأصل المؤسس، والذي بعد أن كان يقود حركة النهضة والحضارة في عصر الرسالة وبعض العصور الذهبية في تاريخ المسلمين أصبح اليوم بعيدا كل البعد عن هذه الحركة.
- مشكل المنهج والمنهجية في الممارسة العلمية والعملية حيث تفشي ظاهرة تعدد المناهج؛ مما أدى إلى تعدد الفرق، وهذا لا ضير فيه لو أنه أفضى إلى وحدة الهدف. لكن الأمر قد تطور إلى التكفير بدل التفكير، فالأمر خطير ويستدعي إيلاء سؤال المنهج العناية الكافية في التنظير والبناء والتطوير وفق توجيهات القرآن الكريم.
- خطورة المسألة الثقافية في المجتمع حيث تنهل من مصادر متعددة مفتوحة، خاصة في عصر الثورة المعلوماتية مع ما تحمله تلك القنوات الثقافية من قيم هدامة وأفكار منحطة، مما يؤدي بنا للمظهر التالي:
- تقليص حضور المرجعية القرآنية في التداول الاجتماعي، الشيء الذي يعكس طبيعة المعرفية الفاعلة بقوة في التداول الثقافي للمجتمع، وهنا تحضر ثقافة اللهو والعنف والجنس والصراع بكل حمولتها السلبية خاصة وأنها ذات بعد اقتصادي مهول.
- وحتى بالنسبة للنخبة العاملة وطلبة العلم وبعض المهتمين بالقرآن الكريم، فإننا نلمس ذلك التعامل الانتقائي والقراءة العصبينية للوحي؛ مما يجعل النهل من القرآن الكريم على خلاف المقاصد المرجوة والمحقة للنتائج النوعية المطلوبة للدفع بالأمة إلى الأمام. أما تلك المحاولات الجادة التي لها وزنها وقيمتها العلمية المعترفة فقد بقت محصورة في النقاش الأكاديمي داخل أروقة المعاهد والكليات وما شابه دون امتداد اجتماعي مؤثر.
- سوء التشخيص للواقع المعيش المؤدي لسوء الحلول أو قصورها على الأقل، فالمقاربات التبسيطية التي لا ترى الخلل إلا في بعض المظاهر الجزئية الخاصة بقضايا اللباس والمرأة وتقييم أي مستجد بمعيار الحلال والحرام؛ أدت إلى تقليص مجال التفكير في الإبداع والتقدم إلى الأمام، وبالتالي حصر وظيفة القرآن الكريم في دور المفتي، وكذا السنة تبعاً لذلك.

- تضخيم جزئية من جزئيات الوحي واعتبارها هي المرجعية الكلية، كالقرآن على السنة كما هو الشأن عند طائفة القرآنيين، أو تضخيم السنة على القرآن كما هو عند الكثير من السلفيين، وقس على ذلك بالنسبة للمرجعيات التي انطلقت من الوحي وتضخمت وأصبحت هي مرجعية الأمة في التأطير الحضاري على حساب الأصل المؤسس، مثل الفقه وشروح الأفراد للوحي وفق هذه المرجعيات.

ب- أسباب هذه المشاكل وتفشي مثل هذه الظواهر:

من بينها، مما أفضى إليه النظر الأولي بهذا الخصوص، ما يلي:

- افتراق القرآن والسلطان وانفكاك عرى الإسلام عروة عروة، وهو ما يمكن اعتباره التأسيس السياسي لسيكولوجية الاختلاف والفرقة، ذلك أن المطالع للتاريخ الإسلامي يلحظ أن خط حركة المعرفة العلمية الإسلامية ابتعدت كل البعد عن خط حركة السياسة والحكم، مما أدى إلى صراعات حول مرجعية الأمة: هل تكون للعالم الفقيه المؤثر بفتواه وعلمه وتعليمه أو تكون للسلطان المؤثر بالقهر والغلبة⁴، ولا يكاد يلتقي الخطان إلا في بعض قضايا الفقه السلطاني الذي يستحضر مقصد حماية بيضة الأمة من التهديدات الخارجية وإن كان على حساب العدل الاجتماعي، غير أن لهذا الفقه تبعات خطيرة فيما بعد تجلت في خلق ثقافة الغلبة، والتي أدت فيما بعد إلى نشوء العلمانية واستفحائها في الأمة، وهي [أي أطروحة العلمانية] وإن كانت معالجة مناسبة للغرب في حل إشكالية الاستبداد الكنسي إلا أنها فرقت المجتمع المسلم إلى طائفتين، وغالبا ما ساند الحكام العلمانية من خلال مبدأ الدولة المدنية وهو حق أريد به باطل طالما أنه يستبعد المرجعية القرآنية ويستحضرها في شعائر فردية خاصة، وما على الدولة إلا تنظيمها، بل وتوظيفها لخدمة المصالح السياسية. ولا تخلو دولة من مفتين تحت الطلب يؤولون ويشرعون وفق هوى الحاكم.

- تضخم بعض العلوم الإسلامية على حساب القرآن الكريم بفعل التراكم التاريخي للعلوم، وبفعل امتزاجها بثقافات من خارج المجال التداولي لهذه العلوم كالفلسفة اليونانية والهيلينية والمنطق الأرسطي وغير ذلك⁵، بالإضافة إلى غياب الناظم المنهجي الجامع لتلايين هذه العلوم، من هنا كان الحديث عن

⁴ ن في تفصيل هذه القضية: الصغير، عبد المجيد. الفكر الأصولي وإشكالية السلطة العلمية في الإسلام، دار المنتخب العربي، بيروت، ط1، 1994م، خاصة الفصل الثاني الذي يناقش فيه تأسيس السلطة العلمية وطرح فيه تساؤل: هل البيان تقنين للرأي أم ضبط للسلطة؟، ص: 157.

⁵ وهذا لا يعني إقصاء هذه العلوم والمعارف من التداول الثقافي بين المسلمين؛ لأن الإطار المرجعي القرآني - كما سيأتي - يحث على ذلك وينظمه ويوجهه، وإنما ناقش قضية المنهج في بناء العلم والمعرفة هل بأساس قرآني ثم تطعيمها بباقي المعارف على قدر الحاجة، وبما تسمح به قواعد المجال التداولي، -ون في ذلك طه، عبد الرحمن. تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، بيروت- لبنان، ط 2، د س، ص: 250 وما بعدها، وإن كان الرجل لا يستحضر البعد القرآني بالشكل

- المقاصد كمحاولة متقدمة في الجواب على سؤال الناظم المنهجي على علاقتها التي استصحبها من علم الأصول ذاته؛ لأنها انطلقت منه وبنيت على أساس منهج التعليل الأصولي خاصته.
- كذا الشأن بالنسبة لسؤال منهج، فظاهرة التعدد المنهجي السابق ذكره سببه الانصباع عبر تاريخه بإيديولوجيات واضعیه، وبالتالي صياغة المنهج خارج الأطر المرجعية للوحي. صحيح أنها انطلقت منه أو بالأصح من بعض مفرداته لكنها لم تتبلور فيما بعد عبر البصائر القرآنية التي كان من المفترض الاستهداء بها في كل تدبر لآياته.
- ومن الأسباب الرئيسة في هذا الجمود أمام القرآن الكريم: **عدم القراءة المتجددة للوحي والركون بالمقابل إلى التقليد**، مع أن القرآن الكريم ذمه وحذر منه مرارا، وكان موضوع ذم للكافرين بقوله تعالى:
- { لا تأخذه لطمه مما حَسِبُوا أَنَّ هَاجِرَاتٍ تَجُودُ مِنْهُ مُتَّبِعِينَ } (البقرة: 169).

- **تأثير المرجعية الغربية في التنظير** لدى قطاع واسع من النخبة المثقفة أو السياسية الفاعلة في الأمة المسلمة، وبسبب التناقض البين بين النموذجين الإسلامي والغربي فقد أدى الاستقطاب المرجعي إلى ظهور إشكالية الثنائيات المتخاصمة ومتاهات المقارنات والمقاربات بين النموذجين.

الذي نناقشه-، أو العكس [أي تأسيس العلم بخلفية معرفية خارجية ثم الاستشهاد بالقرآن الكريم بعد ذلك] كما حصل في الكثير من مفردات الكثير من العلوم كأصول الفقه وعلم الكلام والفلسفة الإسلامية والتفسير وغير ذلك، مما طرح إشكالية تصنيف العلوم وخلفيتها الفلسفية، ولتأخذني ذلك نموذج واحد وهو الإمام أبو حامد الغزالي الذي انتصر لمذهب التصوف وبنى فقهه على ذلك، كما بنى بعض أصوله على المنطق، ن الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (ت: 505هـ). **المنقذ من الضلال**، تح: الدكتور عبد الحليم محمود، دار الكتب الحديثة، مصر، د ط، دس. **كفر فيه الفلاسفة وانتقد فيه الكثير من العلوم وانتصر لمذهب الصوفية**، -، وإحياء علوم الدين (5ج)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2، 1412هـ/1992م، الذي انتصر فيه لعلم التصوف بما سماه علم النكاشفة وعلى أساسه قام الكتاب فهو بديل لما انتقده على الفقهاء الذين اعتبرهم دينيون، ون تقسيم العلوم بحسب هذا الاعتبار في ص: 25 وما بعدها -، **المستصفى**، تح: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، 1413هـ - 1993م، ص: 3-4، = حيث قسم العلوم إلى ثلاثة بتفاضل على أساس قيمي، وفي مقدمته الطويلة إشارات بالبرهان على خلفية منطقية وغير ذلك، وهذا نموذج واحد لتصنيف العلوم وتفاضلها بخلفية وتأثير علم المنطق والتصوف، وهكذا دواليك بالنسبة للكثير من الأعلام الفكرية في الثقافة الإسلامية على جلال قدرهم وعظيم أعمالهم، ولهذا علت أصوات الكثيرين على مر الحقب بتجديد هذه العلوم.

- من الأسباب كذلك غياب مشاريع جادة في ترويح خطاب المرجعية القرآنية، وأما التي عملت على ذلك فلم تعد عتبة الولوج إلى الباب دون القدرة على تدويله ثقافيا واجتماعيا ومن ثم سياسيا وحضاريا.
- هناك كذلك معضلة الأمية التي تحول دون التشبع بالثقافة القرآنية والتي يبقى التأثير القرآني وفق هذا المعطى منحصرًا في التأثير الصوتي، وتحضر إلى جانب هذه المعضلة: الإشكالية اللغوية من حيث تمثل وفهم وتداول اللسان العربي من طرف الأمة، والتي أثرت فيها اللهجات المحلية؛ مما أبعدها عن تذوق أسرار لسان الوحي.

والبحث بعد هذا لا يدعي طرحا لحلول لهذه الإشكاليات بقدر ما سيحاول المساهمة في رسم الطريق إلى حلها عبر اقتراح ما يسميه ب: الإطار المرجعي القرآني، والذي من خلاله سيعيد بناء منهجية التعامل مع القرآن الكريم في مقارنة قضايا البناء الحضاري ومعالجة الأزمات الإنسانية المتوالية وفق مفاهيمه التي يعتبرها نماذج معرفية تفسيرية وبنائية، ويقترح بهذا الخصوص الأطروحات التالية:

2- أطروحات البحث الأساسية:

أولاً- ضرورة تحرير الوعي من ثقافة الانحطاط: فلا يمكن الانطلاق في أي مشروع حضاري إصلاحى جاد، دون تحرير الوعي من الأوهام والقيود المعرفية التي تقيدته سواء نحو الوراثة أو نحو المجهول، فالوعي مرتكز أساسي يعكس فلسفة في إدراك الوجود ابتداءً، وإذا ما طُعمت بالفكر الديني فإنها تغدو رؤية للعالم، من شأنها بناء نموذجها الحضاري الخاص بدل التقليد الذي تعاني منه الكثير من النخب ومن يتبعها من العموم. ولعل أهم مفاصل الوعي التي يقترحها:

- الوعي بالأزمة واستعادة السؤال الأرسلاي الكبير وتطويره ليصبح: لماذا هذه الأزمات الإنسانية؟
- الانتقال من سؤال الوعي بالأزمة إلى سؤال الوعي بالمنهج: أي الانتقال من فقه الأزمة وما أنتج من خطابات إلى فقه المنهج: أي تقديم نظريات في إعادة البناء بدل النكوص على الأعقاب بإنتاج خطاب النهايات.
- ضرورة الوعي بالنموذج الحضاري الفاعل، وذلك من خلال النظر الكلي والتركيبى للأحداث والمفردات بدل التشتت الفكري الذي تتخبط فيه أطروحات الثنائيات المتخاصمة.

ثانياً- ضرورة فهم طبيعة وخصائص مجال الاشتغال: لا يمكن بحث مفهوم ما أو الاشتغال على مجال معين دون فهم معمق لهذا المجال وخصائصه المعرفية والمنهجية، وتزيد هذه الأهمية بروزا إذا كان هذا المجال يشكل إطارا

مرجعياً. ولهذا فإن البحث في المجال القرآني دون فهم طبيعته المرجعية وأبعاده المعرفية والمنهجية خلل خطير على المنهج، وعائده البحثي من حيث الإنتاجات التي تنتمي إلى هذا المجال تشكل كارثة معرفية؛ إذ أنها تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تراكم عوامل التخلف، والبعد عن المنهج الأكثر مواءمة في الاستمداد المنهجي والمعرفي من القرآن في مقارنة البناء الحضاري للأمة وللإنسانية عامة. لهذا كان من الضروري فهم المجال والبحث في هذا الإطار المرجعي الذي يشكله بالقدر الذي يساهم في بناء رؤية جادة حول الموضوع والاقتراب منها بدل الهروب إلى الأمام، وتجاوز هذه العقبة الاستيمية أمر ضروري منهجياً ومعرفياً إذ من شأنها محاربة ظواهر النظر الجزئي وعدم ربطه بكليات المجال كما هو حاصل في الكثير من الكتابات بهذا الخصوص.

ثالثاً- تجاوز ثنائيات الاختيار المرجعي: أصالة/معاصرة/تراث/تحديث...عقل/نقل..الخ إلى إعادة بناء النماذج المعرفية (براديجمات) في التنظير الحضاري يعتمد على الإطار المرجعي القرآني باعتباره يتضمن نموذجاً شاملاً في رؤية العالم أصيلاً ومتجدداً في آن، وبالتالي فنماذج البحث المعرفية تحاول إبراز الرؤية القرآنية للعالم.

رابعاً- إن منهج بناء هذا الإطار المرجعي يقوم على أساس المجال التداولي القرآني نفسه، وذلك عبر مداخل اصطلاحية ومفهومية تروم الوقوف على المصطلحات والمفاهيم الأساسية الدالة عليه مثل مفاهيم: المرجعية والقرآن والكتاب وغيرها.

خامساً- محاولة بناء هذا الإطار المرجعي، ووفقاً لخصائصه، على أساس الشمول والعموم والاستيعاب المرجعي ومقتضياتها المنهجية على التفصيل الذي سيأتي في ثنايا البحث. وهذا له أثره في توسيع دائرة الخطاب الإصلاحي الذي يحمله هذا الإطار ليشمل الإنسانية كلها.

سادساً- يعكس الإطار المرجعي القرآني في عملية صياغة المفاهيم أطروحة نموذجية في مسألة تكامل العلوم، بحيث النماذج المعرفية التي يقدمها تنطلق من وحدة الأصل المنشئ، وبالتالي العلوم والمعارف التي تناولها في سياق عرض هذه النماذج تعكس ذلك الناظم المنهجي الذي يجمعها ويوجهها نحو وحدة الهدف كما صاغها وفق وحدة المنهج.

سابعاً- مقارنة الأزمة المعاصرة باستحضار الإطار المرجعي من خلال نموذج معرفي لمفهوم من مفاهيم هذا الإطار والتنظير لحل هذه الأزمة. ويتمثل هذا النموذج في مفهوم الميثاق الذي اعتبره بحق مفهوماً مرجعياً لباقي المفاهيم القرآنية المنصبة على موضوع البناء الحضاري، ولهذا اعتبره البحث من جهة نموذجاً معرفياً تفسيرياً لقضايا الوجود: الله والإنسان والكون، وكذلك فهو نموذج معرفي بنائي لقضايا النموذج الحضاري البديل من خلال تطبيق الميثاق الإلهي خاصة وباقي المواثيق القرآنية عامة.

3- منهجية البحث:

أ- مناهج البحث العامة:

لا يمكن حصر المنهجيات العامة المتبعة في هذا البحث إذ يفرض كل مجال من مجالات منهجا خاصا، لكن على العموم فأكثرها استعمالا:

- المنهج التحليلي الوصفي على مستوى مجالات الواقع والتاريخ،
- المنهج التحليلي النقدي على مستوى مجالات النماذج المعرفية الحضارية.
- منهج التفكير وإعادة البناء على مستوى المفاهيم المرجعية.

ب- منهجيات البحث الخاصة:

أولا- منهجية التحليل اللغوي:

❖ من الضروري التمييز بين مستويات ثلاث في التعاريف وصياغة الدلالات بهدف البناء المعرفي المؤسس:

✓ **المستوى الأول- المستوى اللغوي** لفهم أصل المادة ومدارها ومجمل الدلالات التي ينضج بها إطارها اللغوي، ومن الناحية المنهجية يجب التمييز بين ما هو من صميم الدلالات اللغوية الأصلية وما هو من الاستطرادات أو الدخيل عليها من مجالات معرفية أخرى، والهدف من ذلك فرش أصل وأساس نظري يبنى عليه الاصطلاح.

✓ **المستوى الثاني- المستوى الاصطلاحي المتخصص** بحسب الإطار المعرفي والعلمي للمجال التداولي للمصطلح، وهنا يبرز عامل العرف في صياغة وتحديد الدلالة الاصطلاحية، والمرجع في ذلك الاشتهار والتداول دون اعتراض أو اختلاف يسير؛ يُؤطر بقاعدة لا مشاحة في الاصطلاح، كما يجب التأكيد على المزالق التي تترتب على هذه القاعدة وعلى طريقة تناول الأساس العرفي في صياغة هذا التعريف أو ذاك؛ لذلك تبرز أهمية الدلالة الشرعية وهو المستوى الثالث.

✓ **المستوى الثالث- مستوى الدلالة الشرعية** نسبة إلى الشرع، وهذا إن كان له بعد تأصيلي وقوة دلالية مهمة يمكن أن تلعب دور الترجيح والتحديد والتقويم لمجمل الاصطلاحات العلمية؛ لكن هذا التصنيف قد يقيد الفهم والنظر في هذه الدلالات بسبب إيجاء مصطلح الشرعية التي لا تترك مجالاً للتدارك والنقاش وهو ما يجعل بعض العلماء يجعلون من بعض الدلالات والتعاريف منتهية أو حقيقة لا تقبل النقاش، لهذا اقترح تسمية الدلالة القرآنية والدلالة الرسولية وذلك بحكم البعد الإطلاقي للأولى على المستوى المعرفي وللبعد المنهجي للثانية، وسيأتي توضيح ذلك إن شاء الله فيما يأتي من البحث.

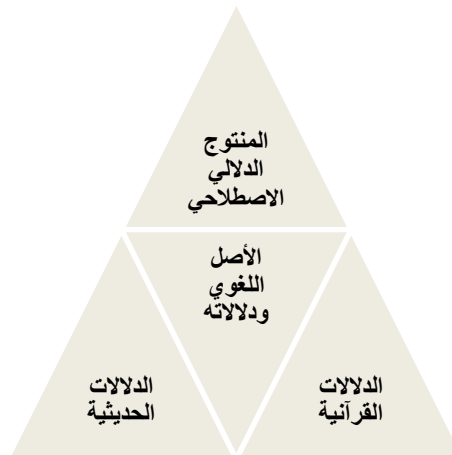
❖ يمكن تصور العلاقة بين هذه المستويات وفق مقاربتين:

✓ المقاربة الأولى يمكن تسميتها بالعلاقة الهرمية المميزة: أي القائمة على التمييز بين استحقاقات كل مستوى، فيكون الاستثمار متدرجا من خلال صبيب يرتقي من الدلالة اللغوية إلى الدلالة الشرعية مرورا بالدلالة الاصطلاحية المتخصصة، ويمكن تمثيلها على الشكل التالي:



❖ مع ملاحظة ما يمكن أن يعتري كل من المستوى الاصطلاحي الشرعي والمستوى الشرعي من خلط، وكذا تبادل المرتبة الاصطلاحية بينهما.

✓ المقاربة الثانية هي المقاربة المندمجة التي تكون فيها الدلالة الغوية هي الأصل وتكون فيها الدلالة القرآنية والدلالة الحديثة مستثمرة ومطورة للدلالة اللغوية؛ لتفضي إلى الدلالة الاصطلاحية التداولية، بمعنى التفاعل بين هذه الدلالات وفق سياق مجال تداولي يحضر فيه القارئ كفاعل أساسي في ترجمة هذه الدلالات وصياغتها وفق الموجهات المنهجية للوحي، ويمكن تمثيل هذه العلاقة على الشكل التالي:



❖ فالأصل اللغوي هو المركز الذي تدور عليه الدلالات عموما إذ أن التعبير بمصطلح ما واختياره للدلالة على معنى ما يرجع لعلته دلالته الأصلية، وأما الدلالات القرآنية وكذا في عدة سياقات الدلالات الحديثة؛

تكون بمثابة دعائم استثمرت الأساس اللغوي لتضفي على المصطلحات امتدادات معنوية جديدة، وغير منتهية في بعض الأحيان بحسب مجال التوظيف والاستعمال، وأما الدلالة الاصطلاحية فهي الدلالة الناتجة عن التفاعلات السابقة وهي ثابتة في أصل معناها ومتغيرة من حيث امتداداتها الوظيفية بحسب التوظيف والاستثمار، وهو ما يعطي لهذا التركيب المندمج حيوية وأفقاً معرفياً متجدداً.

ثانياً- منهجية التحليل الاصطلاحي:

تعتمد في الغالب على منهج الدراسة المصطلحية المتعارف عليها في مدرسة الشاهد البوشيخي وكذا اتجاهات أخرى خاصة في بناء المصطلح وقضايا التعريف وغير ذلك⁶، مع ما يقتضيه المقام من تعديل وتطوير كما في نموذج المصطلحات القرآنية، وسيأتي ذكرها في محلها من هذا البحث، والمدخل المصطلحي مدخل أساس في ضبط المصطلحات، وبالتالي المفاهيم الناتجة عنها أو المؤطرة لها إذا كان المفهوم يتضمن أكثر من مصطلح للدلالة عليه.

ثالثاً- منهجية تحليل المادة القرآنية:

❖ الوحدة البنائية للقرآن:

يصعب في هذه المقدمة عرض تصور مفصل عن هذه المنهجية التي هي جديدة نسبياً في التداول الثقافي في مجال الدراسات القرآنية، وقد أفرد هذا الموضوع بالتصنيف من المعاصرين: طه جابر العلواني في كتيب له ضمن

⁶ ن بهذا الخصوص مما استفاد منه البحث في جانب منهجية الدراسة المصطلحية:

- البوشيخي، الشاهد. نظرات في المصطلح والمنهج، دراسات مصطلحية:2، مطبعة أنفو برانت، فاس-المغرب، ط2، 1423هـ/2003م.
- البوشيخي، الشاهد. نحو تصور حضاري للمسألة المصطلحية، دراسات مصطلحية:3، مطبعة أنفو برانت، فاس-المغرب، د ط، 2002م.
- البوشيخي، الشاهد. القرآن الكريم والدراسة المصطلحية، دراسات مصطلحية:4، مطبعة أنفو برانت، فاس-المغرب، د ط، 2002م.
- البوشيخي، الشاهد. نحو معجم تاريخي للمصطلحات القرآنية المعرفية، دراسات مصطلحية:5، مطبعة أنفو برانت، فاس-المغرب، د ط، 2003م، 1م.
- زمرد، فريدة. مفهوم التأويل في القرآن الكريم والحديث الشريف، معهد الدراسات المصطلحية، فاس-المغرب، ط1، 2001م.
- الأنصاري، فريد. المصطلح الأصولي عند الشاطبي، سلسلة الرسائل الجامعية:1، معهد الدراسات المصطلحية، فاس-المغرب، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا-الولايات المتحدة الأمريكية، ط1، 1424هـ/2004م.

وغير ذلك مما تم الاطلاع عليه واكتسابه ثقافياً بطريقة غير مباشرة.

سلسلة دراسات قرآنية، غير أنه استطرده في بيان تطورها التاريخي وأهميتها وآثارها دون أن يقدم منهج علمي من أجل إدراكها أو استنباطها فبالأحرى الاشتغال عليها، ولعل أهم من فصل فيها وقدم نموذج بخصوصها محمود البستاني في كتابه المنهج البنائي في التفسير وفي تفسيره: عمارة السورة القرآنية وإن طغى الجانب الأدبي واللغوي على تحليله البنائي، ولهذا سأحاول بعجالة اقتراح منهج علمي لصياغتها، وقد حاولت تطبيق بعض عناصرها في هذا البحث خاصة في النموذج التطبيقي في الأبواب الأخيرة، وذلك بحسب ما تمت به الحاجة وإن كان الأمر يستحق إفراده بالبحث والتصنيف لمدة لا تقل عن عشرين سنة من أجل إدراك أولي وعم لطبيعة الوحدة البنائية في القرآن وهو أمر متعذر الآن. لكن كسبنا النسبي بهذا الخصوص نعرضه كالتالي:

أ- مفهوم نظرية الوحدة البنائية للقرآن الكريم:

إن الوحدة البنائية تعني في جملة أن القرآن الكريم بكل آياته وبكل سوره وبكل قضاياه ومواضيعه هو في آخر المطاف "وحدة موضوعية واحدة" متجانسة ومتكاملة غير قابلة للتجزئ ولا للتقسيم كما هو شأن القراءة العضئية، كما أن كل المحاولات التي تريد إقصاء القرآن عن ساحة الفعل الحضاري من خلال محاولات مكشوفة عبر عناوين التجديد أو النقد تردت أمام وحدته البنائية خاسئة وهي حسيمة؛ لأن القرآن الكريم بكل بساطة من عند الله فطبيعي أن يتسم بصفات الرحمان من الكمال والتوحيد، ولهذا فهو معجز في نظمه ومعجز في دلالاته ومعجز في تناسبته البيانية العجيبة؛ وهذا الضرب من الإعجاز هو ما تكفل بإبراز معالمه البحوث البيانية حول القرآن الكريم، وهي بحوث لعبت دورا مهما في مواجهة محاولات الطعن في القرآن الكريم في عصرها.

أما الآن حيث تصاعد وتيرة النقد والطعن واستفحالتها وخطورتها على الطلبة الباحثين والمثقفين المسلمين المتأثرين بثقافة الغرب؛ فإنه أصبح من الضروري إبراز هذه الوحدة البنائية للقرآن الكريم بالمنهج الذي يتناسب والتحديات المعاصرة، والتي تتسلح بمناهج العلوم الإنسانية بكل ما تحمله من مفردات تعقيدية أحيانا وملتبسة أحيين أخرى، كما أن من شأن هذه الوحدة البنائية أن تؤهل الجهود الرامية إلى إعادة بناء العلوم والمعارف الإسلامية على ضوء مقاصد القرآن الكريم ومرجعياته الحضارية.

ب- منهج إنجاز نظرية الوحدة البنائية للقرآن الكريم:

* المراحل الأساسية :

1- رصد مقاصد القرآن :

من خلال : 1- تتبع حديث القرآن عن القرآن.

2- رصد علله المنوطة به عبر منهج التعليل.

3- تجميع هذه العلل في مقاصد كبرى جامعة.

II-تحقيب سور القرآن في خانات هذه المقاصد :

من خلال النظر العمودي للسورة وذلك عبر :

- 1- التفكيك البنيوي للسورة في شكل قضايا ومواضيع.
 - 2- رصد الهيكل البنائي لهذه المقاطع (أي وحدتها الموضوعية).
 - 3- تحديد مقاصد هذه المقاطع عبر منهج التعليل.
 - 4- رصد الخيط الناظم والمعنى الجامع لهذه المقاطع.
 - 5- صياغة هذا المعنى الجامع في شكل أطروحة مركزية للسورة.
- يتم اختيار هذا المعنى الجامع عبر : براعة الاستهلال، وخواتيم السورة، وتتبع مادة المصطلح المركزي لهذه الأطروحة في السورة.
- 6- إنجاز الشبكة المفهومية التي تجمع الأطروحة المركزية بالمقاصد الجزئية.

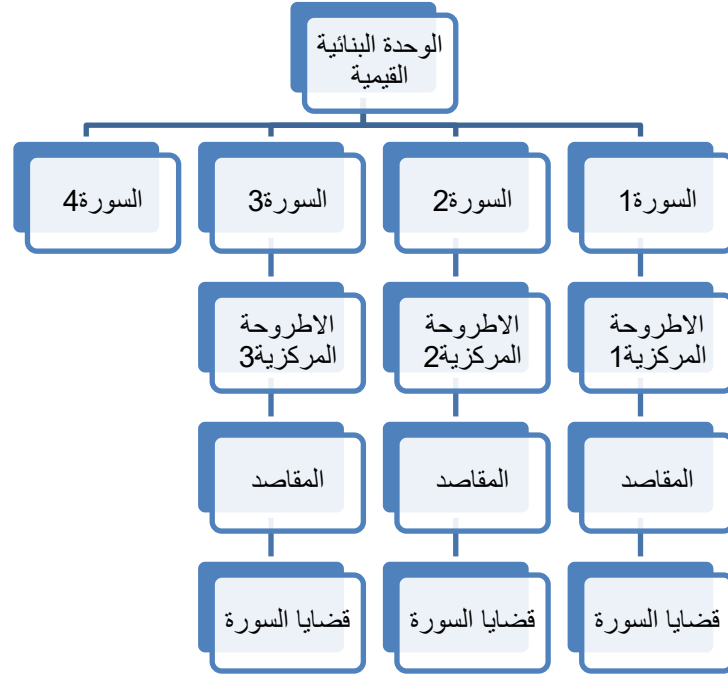
III- تتبع امتدادات القضايا الجزئية في السورة الواحدة عبر باقي سور القرآن الكريم (وهذا هو النظر

الأفقّي أو التفسير الموضوعي) وذلك بهدف :

- 1- تجميع عناصر السورة
- 2- رصد أوجه العلاقات بين السور (وجوه التكامل)
- 3- تحليل الحضور الكمي من خلال معيار الحضور النوعي.

IV- إنجاز خطاطة الوحدة البنائية للقرآن :

وذلك بهدف فهم وإدراك المنطق الكلي والتماسك المعنوي للقرآن وآليات اشتغاله في تأطير القضايا الجزئية، ويمكن تصور هذه الوحدة البنائية على شكل الخطاطة التالية:



د- منهجية القراءة البنائية للسورة:

يتطلب إنجاز الوحدة البنائية للسورة ومن تم الوحدة البنائية للقرآن الكريم قراءة بنائية للسورة ويمكن تصورها على الشكل التالي:

1- المنسوب الكمي لمعطيات السورة:

وتتم من خلال مرحلتين:

- مرحلة التفكيك: أي إحصاء الألفاظ⁷ الواردة في السورة وتحليلها وترتيبها حسب النسب المئوية: الأسماء والأفعال والمصادر.

- مرحلة التركيب: على ضوء ذلك نستخرج: بنائية الألفاظ وبنائية الآيات وبنائية السور.

◀ ومن ما سبق يمكن صياغة "الوحدة البنائية للنظم" وذلك على أساس "التناسب البياني".

2- المنسوب المعنوي لمعطيات السورة:

يرتبط هذا المنسوب بالمعطيات الدلالية والمعنوية للسورة ويتم رصد هذا المنسوب بالتفكيك المعنوي للسورة وذلك من خلال الخطوات المنهجية التالية:

⁷ وفي موضوع ما يتم التركيز على الألفاظ موضوع الدراسة، مثل الميثاق والعهد والعقد والقرآن والكتاب والمرجعية في هذا البحث.

- 1- استخراج القضايا والمواضيع التي تعالجها السورة.
- 2- تصنيف هذه القضايا في وحدات موضوعية، مثل الوحدة العقدية والتشريعية والأخلاقية وغير ذلك.
- 3- تحليل أسلوب الخطاب الحامل لهذه المضامين، بحيث تتمكن من رصد طبيعة بنائها اللغوي والبلاغي والمنهجي... إلخ
- 4- تصنيف الوحدات الموضوعية السابقة في أبواب جامعة لطبيعة التناسب الحاصل في هذه الوحدات، مثل التناسب المضموني والتناسب التأثيري والتناسب المنهجي والتناسب الفني والجمالي وغير ذلك.
- 5- استثمار المعطيات السابقة في تحليل تفسيري للسورة يعكس بعدها البنائي، مع ضرورة ربط كل محطة دلالية جامعة في السورة بالمقصد الأساسي أو الأطروحة الأساسية للسورة، وذلك حسب الخطاطة النظرية للوحدة البنائية للقرآن الكريم السابق ذكرها.

◀ وهكذا يمكننا البرهنة العملية على الوحدة البنائية للقرآن الكريم كأنه جسد واحد غير قابل للتجزئ أو التقسيم.

❖ القراءة المرجعية للسورة:

- ✓ في كل سورة تتم الإشارة إلى عدد من المرجعيات التي من شأنها تأطير القضايا المعرفية التي تريد السورة بناءها وبلورتها بالقيم والمقاصد والمنهج الخاص باستثمارها في هذه السورة لبلورة تلك المفاهيم؛ فلكل سورة خصوصية معينة توظف فيها المرجعية آليات معينة لعرض المفهوم.
- ✓ منهجياً: العمل على ترك الدلالة القرآنية تفصح عن نفسها بنفسها دون تحميل الآيات أكثر من حمولاتها المعرفية، أو أدلتها لصالح فكرة مسبقة؛ إنما الاجتهاد يكون في الوسائل: وسائل القراءة وتوظيف مناهج التحليل المتوافقة مع المنطق الداخلي للقرآن، ومع منطق المجال المعرفي العربي الإسلامي.

رابعا- منهجية التعامل مع المفاهيم والأطروحات والمصطلحات:

- في كل مرة محاولة رصد الجهود السابقة في إحدى الأطروحات أو المفاهيم، والقيام بالقراءة النقدية اللازمة، إما على سبيل استكمال تلك الجهود إن كانت في سياقها المناسب، أو تقديم البديل الذي نراه مناسباً بحسب ما أفضى إليه جهد النظر في المرجعية القرآنية.
- التدقيق في سياقات المفاهيم والأطروحات وربطها بمجالها التداولي على أساس أنه شرط ضروري منهجياً للفهم والاستيعاب، ومن ثم إمكانية مناقشة أوجه التوظيف أو التبيئة أو الرفض وما إلى ذلك.
- دائماً نستحضر ثنائية حاکمة في مقارنة القضايا والمفاهيم وغير ذلك وهي: ثنائية المرجعية والمنهج.

4- مواضيع البحث:

إن مساهمة هذا البحث في سياق الأجوبة المفترضة على سؤال الأزمة الإنسانية تروم بناء رؤية تشكل -فيما بعد مما نتوخاه- نواة مشروع فكري يرتكز على الحل القرآني في مقارنة الأزمة الإنسانية، وذلك وفق التصميم العام التالي الذي أتى في شكل أقسام ثلاثة:

القسم الأول يعالج أزمت الإنسان المعاصر في ظل النماذج الحضارية الفاعلة اليوم، وذلك من خلال بايين:

- **الباب الأول** يمثل قراءة أولية لمعالم وتحليلات الأزمة الإنسانية، إذ بإدراكها والوعي بها ومعرفة أبعادها الأساسية؛ يمكننا تحديد الأسئلة المناسبة التي نريد من النموذج الفكري المبني على الحل القرآني أن يجيب عليها.

- **الباب الثاني:** قراءة عامة للأسس المنهجية والمرجعية التي شكلت عبر التاريخ الوسيط والمعاصر النماذج الحضارية التي قادت الإنسانية إما نحو الشهود الحضاري أو قاداته بعد حين إلى أزمته الحالية، والغرض نقد النظرة العدمية التي تقطع مع كل النماذج وتدعي حلولاً من وحي اللحظة تقفز على التاريخ وتغفل سنة التراكم ودورها في تشكل الواقع. إن قراءة نقدية لهذه النماذج الحضارية تجعلنا نقف على مكنم الداء لنعمل على معالجته ومكامن القوة لنعمل على دعمها واستثمارها وتطويرها نحو تحقيق الأفق المنشود، لنختم هذا الباب بأهمية وضرورة الحل القرآني باعتباره حلاً شاملاً مستوعباً ومهيماً على أطروحات النهضة والتقدم وبناء النموذج الحضاري البديل نظراً للخصائص المرجعية والمنهجية التي يتمتع بها والتي من شأنها تغيير مسار الإنسانية ككل نحو الأفضل، ولعل التجربة التاريخية شاهدة على ذلك.

القسم الثاني من البحث حاول بناء معالم إطار مرجعي قرآني بالاعتماد على بناء إطار مرجعي من القرآن الكريم بمداخل تأسيسية (=المفاهيم الاصطلاحية المؤسسة)، وقواعد كلية ناظمة موجهة (=المرتكزات المنهجية المنتجة للعلم والمعرفة)، وقيم مرجعية مؤطرة (=الكليات المشكلة لمنظومته المعرفية العامة)، وكما أن درس الأسس المرجعية حاضر بقوة في هذا الإطار؛ فسيكون درس الأسس المنهجية مشكلاً للوجه الآخر لهذا الإطار ومكملاً لفلسفته العامة والتي نرى فيها كل المؤهلات لبناء المفاهيم المشكلة للنموذج الحضاري البديل. وقد أتى هذا القسم في ثلاثة أبواب:

- **الأول** تطرق لمفهوم المرجعية في القرآن واستخرج محدداته المنهجية والمرجعية المشكلة للأساس الفلسفي لهذا الإطار المرجعي المراد تحديده.

- **الباب الثاني** قارب الإطار المرجعي عبر مدخل مفهوم القرآن، وقد شكل الوجه العملي المكمل لمفهوم المرجعية، ليخلص الباب بمجموعة من المحددات المنهجية والمرجعية التي تشكل أساس بناء المفاهيم: منظومة القيم والمقاصد والخصائص ومنهجية التعامل وغير ذلك.
- **الباب الثالث** حاول تشغيل أحد المرجعيات العشر التي تشكل مصادر هذا الإطار المرجعي من اجل بيان كيفية التأسيس المنهجي لمشروع بناء المفاهيم انطلاقاً من القرآن الكريم.

القسم الثالث والأخير رام تقديم نموذج لمفهوم قرآني مبني وفق هذا الإطار المرجعي، والذي من شأنه الإجابة وفق هذا التصور على أزمة الإنسانية المعاصرة، نظراً لما يتمتع به هذا المفهوم من مركزية محورية في تحليل وتوجيه لإشكالية جدل الإنسان والطبيعة والغيب، والتي أفضى التخبط فيها إلى نشوء هذه الأزمات؛ هذا النموذج هو مفهوم الميثاق الذي يترجم جوهر علاقة الإنسان مع الإنسان وعلاقته مع الطبيعة وعلاقته مع الغيب، ولعل أبعاده الفلسفية في سؤال الدين والاجتماع الإنساني تؤهله ليترجم كنموذج شامل للمساهمة في بناء نموذج حضاري بديل وذلك عبر تقديم تصور متقدم في ضبط العلاقة بين أطراف جدل الإنسان والطبيعة والغيب. وقد جاء هذا القسم في أربعة أبواب:

- **الأول** تناول في فصله الأول مفهوم الميثاق باستقصاء المصادر التي أحال إليها الإطار المرجعي القرآني مثل: الكتاب المقدس واللغة والكتاب الحكيم والحديث النبوي الشريف، ليخلص إلى تعريف جامع بهذا الخصوص. كما تناول في فصله الثاني خصائصه العامة والخاصة المستخلصة من هذا الإطار.
- **الثاني** تناول بنية الميثاق من خلال جدل العموم والخصوص القائم بين شبكته المفهومية، حيث حدد بدقة علاقته بالعهد والعقد ليستنتج البنية الهرمية التي يتميز بها في هذا السياق.
- **الثالث** تطرق إلى عدد من أنواع المواثيق القرآنية التي تجسد أساساً لما يمكن اعتباره نسقاً قياسياً يبنى عليه عدد من التمثيلات والتطبيقات المعاصرة، كما سيأتي في الباب الذي يليه.
- **الرابع** والأخير حاول تقديم البعد الإجرائي لمفهوم الميثاق في حل الأزمات الإنسانية ومقاربة النموذج الحضاري البديل وذلك بالاستفادة من الأبواب السابقة؛ ليقدم نموذج الميثاق الإلهي مبيناً آليات اشتغاله وكيفية طرحه كنموذج معرفي تفسيري وبنائي في آن.

5- صعوبات البحث:

وفي آخر هذه المقدمة أشير إلى أن صعوبة البحث لم تكن في المراجع أو في المنهج بقدر ما كانت في الغلاف الزمني المخصص للبحث، إذ واجهت مشكلتين أساسيتين:

الأولى عدم كفاية الغلاف الزمني المخصص للبحث بحجم محاولة استخراج الإطار المرجعي القرآني والذي اعتقد أن البحث فيه والتنظير له يشكل أهمية بالغة في رسم خارطة طريق نحو بناء المفاهيم القرآنية وتوظيفها في سياق التحديات والأزمات الحضارية للإنسان المعاصر.

الثانية هي منهجية الاشتغال (الاستقراء والاستيعاب) التي استهلكت الكثير من الوقت خاصة على مستويين:

الأول- دراسة الواقع والأزمات الإنسانية التي طالعت فيها عشرات الكتب، وكثير منها لا يعطيك صورة جامعة، فتضطر إلى بنائها بنفسك عبر الكثير من القراءات، وبعضها يغري بإكمالها وإن لم تتعلق بموضوع البحث، فلذة القراءة تنسيك الوقت وضرورة الإسراع في العمل.

الثاني- مستوى تحليل المادة القرآنية الكثيرة إذ عاهدت نفسي أن أطلع بخصوصها وبالنسبة لكل آية منها -وهي تعد بالمئات- ما بين عشرين إلى خمسين تفسيراً، ويقل المقدار ويزيد عن ذلك بحسب الطبيعة الإشكالية للآية، وهي وإن تجعلك تعيش في أجواء روحانية خاصة إلا أنها تأكل من السويغات والليالي مثل ما تأكل النار الحطب. هذا وقد تركت من الأبواب والمباحث الشيء الكثير خشية الطول، وما ذلك إلا لخطورة التعامل مع القرآن الكريم إذ وصلت إلى قناعة أنه لا يمكن النهل الجيد من القرآن وفهم مقاصده إلا بإدراك ذلك الترابط الكلي لكل آيات القرآن وسوره ومقاصده، وهو أمر تطول به الأعمار والسنون قبل تلمس معالم ذلك. لكن حسبي هذا الكسب الجزئي من هذا المعين الذي لا ينضب والأصل الذي لا يذبل. فإن وفققت فمن الله سبحانه وتعالى، وإن أخفقت فمني ومن الشيطان وأستغفر الله عن ذلك وعن كل تقصير بهذا الخصوص.

6- كلمة شكر وتنويه:

كما لا يسعني في هذا المقام إلا أن أشكر وأنوه بسعة صدر فضيلة الأستاذ الدكتور سعيد شبار، الذي بالرغم من تباعد الشقة واللقاءات القليلة؛ إلا أنها كانت نبراساً تنير طرق البحث في دياجير الظلمة التي اكتنفت مساره، كما أن تشجيعه للمبادرات والبحث العلمي الجاد جعلني أمضي قدماً في هذا البحث رغم الصعوبات المذكورة آنفاً؛ فالله أسأل أن يجعله منارة تستنير به الأمة، وأن يحتسب جهده وجهاده العلمي في ميزان حسناته، ويذخرها ليوم لا ينفع فيه مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم وعمل صالح.

وبعد فإني أحمد الله سبحانه وتعالى أن تلقفني برحمته وانتشلي من تيه طراً في مسار البحث وأبعدني عنه لسنوات، فله الحمد الذي بنعمته تتم الصالحات وتنزاح الكربات وتذلل الصعوبات وتحيا القلوب بعد أن عدت

ضمن الأموات، ولولا العيش في رحاب الآيات وتفاسيرها الجليات لما كان من المستطاع إكمال المشوار، ولا تجددت النية في إكمال المسار بعد هذه الرسالة إن شاء الله، والتي أسأل الله عز وجل أن يبارك فيها ويرزقنا الصبر والسلوان على المضي فيها.

وفرغ منه يوم 13 ذو القعدة 1434هـ، موافق: 19 شتنبر 2013م.

بيان الرموز ونظام الإحالة:

أولاً - نظام الإحالة:

- ينسب التفسير لصاحبه في الغالب إلا إذا كان ذكر اسم التفسير أنسب؛ إما لشهرته أو لأن المفسر لديه أكثر من تفسير، فمن مثال الأول: التحرير والتنوير فهو الأشهر، ومن الثاني التفسير الوسيط للواحد؛ لأن هذا الأخير له أكثر من تفسير كالوجيز والوسيط والبسيط.
- نظراً لكثرة استعمال التفاسير وكذا معاجم اللغة فلن نتقيد بذكر تفصيلاتها إلا في أول استعمال له، بعد ذلك نذكر تفسير فلان فقط متبوعاً بالجزء والصفحة ولا نذكر "م س" أي مرجع سابق إلا بالنسبة للمراجع قليلة الورد والتكرار.
- لا نراعي ذكر المجلد إذا تضمن جزأين مثلاً، خاصة وأن تلك الأجزاء تستقل بصفحاتها من الأول كتفسير ابن عاشور مثلاً.
- التوثيق يتم بالشكل التالي في أول إشارة له:

الكنية، الاسم (تاريخ الوفاة). اسم الكتاب (عدد الأجزاء)، المحقق، دار النشر، المدينة-البلد، رقم الطبعة، تاريخ النشر.

مثال: **الطبري**، أبو جعفر محمد بن جرير (ت: 310هـ). تفسير الطبري (24 ج)، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، 1420 هـ - 2000 م.

وفي المرة الثانية يكون الأمر كالتالي:

التفسير: ذكر تفسير مضاف إلى اسم المفسر، مثال: تفسير الطبري، وفي بعض الأحيان الاكتفاء باسم الكتاب لشهرته مثل: التحرير والتنوير. وأما الحديث فمثاله: صحيح البخاري أو خ، وأما اللغة فمثاله: لسان العرب أو اللسان.

ثانياً - بيان الرموز:

ن: يُنظر، والنسائي في الحديث.

ت: توفي إذا جاءت قبل تاريخ معين، الترمذي في الإحالة الثانية وما بعدها في توثيق الحديث الوارد في سننه

تح: تحقيق.

ب: البخاري، باب.

م: مسلم في السياق الحديثي، ومدني في السياق القرآني.

د: أبو داود.

ك: كتاب في سياق توثيق الحديث، ومكي في سياق القرآن.

ص: صفحة إذا جاءت قبل رقم.

ط: طبعة.

د ط: دون طبعة.

د س: دون سنة النشر.

د م: دون مكان النشر.

ع: العدد بالنسبة للمجلات.

إع: إعداد.

م س: "مرجع سابق" في التوثيق، و"المرجع السابق" في الإحالة الجديدة والتابعة لنفس الإحالة في الصفحة السابقة.

ح رقم: حديث رقم.

2/1: الأول يعني الجزء والثاني يعني الصفحة.

ثالثا- الفهارس:

اكتفيت في آخر البحث بإثبات فهارس للموضوعات وللمراجع واستغنيت عما يخص الآيات والأحاديث نظرا لكثرتها بحيث لا تخلو صفحة من البحث من العديد منها وهو ما سيعتبر تكرارا سيكلف مئة صفحة أو أكثر، ولهذا اعتذر عن إيرادها بما ورد في متن البحث نفسه.